

دليل الإجراءات المتقدمة ونظريات الإثبات في دعاوى  
التجارية والمالية المعقدة دراسة مقارنة بين  
التشريعين المصري والجزائري

المؤلف

د. محمد كمال عرفه الرخاوي

الإهداء

إلى روح امي وابي الطاهره اللهم ارحمهما واغفر لهما  
وادخلهم الجنة بدون حساب يارب العالمين

التقديم

تُعد المنازعات التجارية والمالية في العصر الحديث من  
أكثر أنواع التقاضي تعقيداً وتشابكاً حيث تتداخل فيها  
الوقائع المادية مع نظريات قانونية دقيقة تتجاوز نطاق

القواعد التقليدية للإثبات والمدنية فمسائل مثل إثبات التواطؤ في الإفلاس وغسل الأموال والمسؤولية التضامنية في الشركات المساهمة وإثبات العيوب الخفية في الصفقات الدولية تتطلب منهجية إثباتية استثنائية ورغم التشابه الجذري بين النظامين القانونيين في مصر والجزائر نظرا للاشتراك في المصادر التاريخية والشريعة الإسلامية والقانون الفرنسي والتأثر بالاتفاقيات الدولية الموحدة إلا أن التطبيق القضائي والفقهى لهذه المسائل يشهد تباينات عميقة تؤثر على مخرجات العدالة الاقتصادية

يأتي هذا الكتاب لسد فراغ تشريعي وفقهي خطير فمعظم المؤلفات القانونية تكتفي بسرد القواعد العامة للإثبات أو تنفرد بدراسة جانب واحد من القانون التجاري دون الربط العضوي بين النظرية الإثباتية والتطبيق الإجرائي في القضايا المعقدة كما أن الدراسات المقارنة بين مصر والجزائر في مجال الإثبات التجاري المتقدم تكاد تكون معدومة رغم الحاجة الملحة لها في ظل التكامل الاقتصادي المغربي والمشرقي

في هذا العمل الغوص في أعماق الفقه القانوني والإجرائي قمنا بتشريح نظريات الإثبات وتطبيقاتها في عشرة فصول شديدة التخصص والتحليل نقارن في كل فصل بين نصوص القانون التجاري وقانون الإجراءات المدنية وقانون العقوبات الاقتصادي في مصر والجزائر مدعومين بأحدث اجتهادات محاكم النقض والمجالس القضائية العليا في البلدين هدفنا هو تقديم مرجعية علمية وعملية تؤسس لفقه قضائي موحد يعزز من بيئة الاستثمار ويحمي النزاهة المالية

## الفهرس

الفصل الأول فلسفة الإثبات في المنازعات التجارية  
وطبيعة الالتزامات المهنية

الفصل الثاني نظرية الكتابة الإلكترونية والتوقيع الرقمي  
كدليل إثبات كامل

الفصل الثالث إثبات التواطؤ والغش في دعاوى الإفلاس  
والتصفية القضائية

الفصل الرابع عبء الإثبات في دعاوى المسؤولية عن  
إدارة الشركات والمسائلة الجنائية للمديرين

الفصل الخامس وسائل الإثبات غير التقليدية الخبرة  
المحاسبية المعقدة وتحليل البيانات المالية

الفصل السادس حجية السجلات التجارية والمستندات  
البنكية في الإثبات بين الواقع والقانون

الفصل السابع الإثبات في منازعات العقود الدولية  
والتحكيم التجاري مقارنة بالقضاء الوطني

الفصل الثامن نظرية الظاهر وحسن النية في حماية  
الغير حسن النية ضد مستندات مزورة

الفصل التاسع إجراءات الضبط القضائي والتحري  
المالي في الجرائم الاقتصادية كوسيلة إثبات

# الفصل العاشر دراسة مقارنة معمقة للفقہ القضائي وتحديات التوحيد التشريعي المستقبلي

## الخاتمة

## المراجع والمصادر

## الفصل الأول

### فلسفة الإثبات في المنازعات التجارية وطبيعة الالتزامات المهنية

### طبيعة الإثبات التجاري

يتميز الإثبات في المواد التجارية بالمرونة النسبية مقارنة بالمواد المدنية حيث يجوز الإثبات بكافة الطرق بما في ذلك القرائن والبيئة والاعتراف حتى في التصرفات التي تتجاوز قيمتها النصاب القانوني وذلك استجابة لمتطلبات السرعة والثقة في المعاملات

التجارية إلا أن هذه الحرية ليست مطلقة وتخضع  
لضوابط دقيقة في القضايا المعقدة

الالتزام المهني كمعيار إثباتي

في الدعاوى المتعلقة بالأخطاء المهنية للمحاسبين  
والمراجعين القانونيين ومديري الشركات يتحول عبء  
الإثبات جزئياً من المدعي إلى المدعى عليه الذي  
يجب عليه إثبات أنه بذل عناية الرجل المهني المعتاد  
وهو ما يعرف بنظرية الالتزام بالوسائل في الفقه  
المصري والجزائري

دور القرينة القضائية

تلعب القرينة القضائية دوراً محورياً في المنازعات  
المالية المعقدة حيث يستدل القاضي بوقائع ثابتة  
للوصول إلى حقيقة أخرى مجهولة مثل الاستدلال  
على التهرب الضريبي من خلال تضخم المصروفات دون  
مبرر تجاري أو الاستدلال على التواطؤ من خلال تزامن

## عمليات تحويل أموال مشبوهة

### الفرق بين اليقين القانوني واليقين القضائي

يناقش الفصل العمق الفلسفي للفرق بين اليقين الناتج عن نص قانوني قاطع واليقين الذي يتكون في وجدان القاضي بناءً على مجموعة أدلة متراكمة وهو ما يمنح القضاء التجاري في مصر والجزائر سلطة تقديرية واسعة تخضع لرقابة محكمة النقض فقط في حال انحرافها عن منطق السليم

### تطور مبدأ حرية الإثبات

يستعرض الفصل التطور التاريخي لمبدأ حرية الإثبات في القانون التجاري المصري والجزائري وكيف انتقل من الحرفية النصية الفرنسية إلى تفسيرات أكثر مرونة تتلاءم مع طبيعة السوق الحديثة مع الحفاظ على الضمانات الإجرائية

## الفصل الثاني

### نظرية الكتابة الإلكترونية والتوقيع الرقمي كدليل إثبات كامل

#### الحجية القانونية للبيانات الإلكترونية

تحلل الدراسة النصوص الحديثة في مصر قانون التوقيع الإلكتروني وقانون تنظيم التجارة الإلكترونية وفي الجزائر القانون المتعلق بالتبادل الإلكتروني للبيانات ومدى منحها الحجية الكاملة مساوية للكتابة الورقية التقليدية عند استيفاء شروط الأمان والموثوقية

#### شروط قبول الدليل الإلكتروني

يشترط لقبول المستند الإلكتروني كدليل إثبات توافر عناصر ثلاثة هي إمكانية الاطلاع به مستقبلاً ثبات هوية مصدره وسلامته محتواه من التعديل ويتم تفكيك

هذه الشروط تقنياً وقانونياً بمقارنة معايير الاعتماد  
في الهيئات الوطنية للاعتماد في البلدين

## التوقيع الرقمي المتقدم

يتعمق الفصل في الفرق بين التوقيع الإلكتروني  
البسيط والتوقيع الرقمي المتقدم المعتمد على  
شهادات موثقة من جهة معتمدة وحجته في إثبات  
نسب التصرفات القانونية للشركات والأفراد أمام  
المحاكم التجارية

## إثبات تاريخ المستند الإلكتروني

إحدى أكبر الإشكاليات هي إثبات تاريخ إنشاء المستند  
الإلكتروني بدقة يناقش الفصل الحلول التقنية مثل  
الطوابع الزمنية المعتمدة وختم الوقت وكيفية تعامل  
القضاء المصري والجزائري مع الطعون الموجهة ضد  
تواريخ الملفات الرقمية

## الأرشيف الإلكتروني وحجته

يناقش الفصل القيمة الإثباتية لنسخ الأرشيف الإلكتروني مقارنة بالأصل الورقي وما إذا كان إتلاف الأصل الورقي بعد مسحه ضوئياً يؤثر على قوة الدليل في ضوء الاجتهادات الحديثة لمحكمة النقض المصرية والمجلس الأعلى الجزائري

## الفصل الثالث

إثبات التواطؤ والغش في دعاوى الإفلاس والتصفية  
القضائية

## قرائن التواطؤ في التصرفات الاحتيالية

يخصص الفصل لتحليل أدق قرائن التواطؤ بين المدين المفلس وبعض الدائنين أو ذوي الصلة لإخفاء الأصول مثل البيع بثمن بخس جداً التحويل المفاجئ للأموال

قبل صدور حكم الإشهار بالإفلاس وإنشاء ديون وهمية  
ويتم عرض كيفية إثبات هذه القرائن عملياً

## عبء الإثبات في دعوى الدعوى البوليصة

في دعاوى التي يرفعها السنديك لاسترداد أموال  
خرجت من ذمة المفلس بطرق احتيالية يتم تحليل  
توزيع عبء الإثبات بين السنديك الذي يجب عليه إثبات  
سوء النية والطرف الثالث الذي قد يدفع بحسن نيته  
وكيف تختلف المعايير بين التشريعيين

## الدور الإثباتي لتقارير مراقبي الحسابات

تعتبر تقارير مراقبي الحسابات ومراجعي القوانين أداة  
إثبات حاسمة في كشف غموض العمليات المالية  
المعقدة يناقش الفصل القوة الإثباتية لهذه التقارير  
وهل تعتبر دليلاً كاملاً أم مجرد قرينة قوية قابلة  
للنقض بالبينة العكسية

## إثبات جريمة إفشاء الأسرار والإدارة السيئة

في الجانب الجنائي للتجارة يتم تحليل معايير إثبات عنصر القصد الجنائي في جرائم الإدارة السيئة للشركات وإفشاء الأسرار التجارية وكيفية الربط بين الخطأ المدني والجريمة الاقتصادية في إطار دعوى واحدة

## التحديات في إثبات التحويلات عبر الحدود

مع عولمة الأعمال يواجه القضاء صعوبة في تتبع الأموال المحولة خارج الحدود يناقش الفصل آليات التعاون القضائي الدولي ورسائل الإنابة القانونية كأدوات لإثبات وجود أصول مخفية في الخارج ضمن إجراءات الإفلاس

## الفصل الرابع

## عبء الإثبات في دعاوى المسؤولية عن إدارة الشركات والمسائلة الجنائية للمديرين

### نظرية خطأ الإدارة

يتعمق الفصل في تعريف خطأ الإدارة كمعيار للمسؤولية وكيف يختلف إثباته عن الخطأ العادي حيث يتطلب إثباتاً على أن المدير تصرف بطريقة لا يتصرف بها رجل الأعمال prudent et diligent تحت نفس الظروف ويقارن بين تطبيق هذا المعيار في مصر والجزائر

### انعكاس عبء الإثبات

في حالات معينة مثل اختلاس أموال الشركة أو وجود تضارب مصالح جسيم قد ينعكس عبء الإثبات ليصبح على المدير إثبات براءته وعدم تورطه خاصة إذا كانت السجلات المالية ناقصة أو مغشوشة وهو مبدأ راسخ في الفقه القضائي لكلا البلدين

## إثبات علاقة السببية

الصعوبة الكبرى تكمن في إثبات العلاقة السببية المباشرة بين خطأ المدير والضرر الذي لحق بالشركة أو الدائنين يناقش الفصل النظريات الحديثة في إثبات السببية في البيئات الاقتصادية المعقدة متعددة العوامل

## مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة بالتضامن

كيف يتم إثبات مشاركة كل عضو في القرار الجماعي الخاطيء؟ هل يكفي التوقيع على محضر الاجتماع أم يجب إثبات الدور الفعال؟ يحلل الفصل الاجتهادات القضائية حول دفاع العضو المعارض أو الغائب بعذر مقبول

## الدفاع المشروع ومبدأ فرصة العمل التجاري

يناقش الفصل كيف يمكن للمديرين إثبات أن الخسارة  
نتجت عن مخاطرة تجارية مشروعة Business  
Judgment Rule وليس عن إهمال أو غش

## الفصل الخامس

وسائل الإثبات غير التقليدية الخبرة المحاسبية  
المعقدة وتحليل البيانات المالية

## الخبرة المحاسبية الجنائية Forensic Accounting

يتجاوز الفصل دور الخبير التقليدي إلى مفهوم  
المحاسبة الجنائية التي تهدف لكشف التلاعب المالي  
المعقد غسل الأموال التهرب الضريبي المنظم يتم  
شرح المنهجيات العلمية التي يستخدمها الخبراء في  
تتبع التدفقات النقدية وإعادة بناء السجلات المدمرة

## تحليل البيانات الضخمة Big Data كأداة إثبات

مع تحول الشركات للرقمنة أصبحت قواعد البيانات الضخمة مصدراً رئيسياً للأدلة يناقش الفصل كيفية استخراج الأدلة من أنظمة ERP وتحليل الأنماط الشاذة في الفواتير والمدفوعات باستخدام خوارزميات متخصصة وقبول هذه التحليلات كدليل في المحكمة

## تقييم الأصول غير الملموسة

في منازعات اندماج واستحواذ الشركات يصبح إثبات قيمة الأصول غير الملموسة الشهرة العلامة التجارية براءات الاختراع تحدياً كبيراً يستعرض الفصل منهجيات التقييم المقبولة قضائياً وكيفية الطعن في تقارير التقييم المغلوطة

## دور الخبراء في إثبات الضرر البيئي الصناعي

في القضايا التجارية ذات البعد البيئي يتم استخدام

خبرات هندسية وبيئية معقدة لإثبات حجم الضرر  
وتقدير التعويضات يناقش الفصل المعايير  
الفنية accepted في مصر والجزائر لتقدير الأضرار البيئية  
طويلة الأمد

التحديات الإجرائية في تعيين الخبراء المتخصصين

يناقش الفصل ندرة الخبراء المعتمدين في المجالات  
الدقيقة جداً مثل المشتقات المالية أو البلوك تشين  
وكيف تتعامل المحاكم مع هذه الندرة هل تستعين  
ب خبراء أجانب أم تعتمد على هيئات دولية وما حجية  
تقاريرهم

الفصل السادس

حجية السجلات التجارية والمستندات البنكية في  
الإثبات بين الواقع والقانون

## قوة إثبات دفاتر التجار

تحلل الدراسة المادة القانونية التي تجعل من دفاتر التجار المنتظمة دليلاً ضد صاحبها دائماً وقد تكون دليلاً له في ظروف محددة يقارن الفصل بين الشروط الشكلية والموضوعية لتنظيم الدفاتر في مصر والجزائر وتأثير التكنولوجيا على مفهوم الدفتر اليومي

## المستندات البنكية وسرية الحسابات

يتناول الفصل التوتر بين ضرورة كشف المستندات البنكية لإثبات الحق ومبدأ سرية الحسابات البنكية متى يجوز للقاضي الأمر بكشف كشوف الحساب؟ وما هي حدود هذا الكشف؟ وكيف يتم التعامل مع الرفض غير المبرر من البنوك كقرينة على وجود أدلة إدانة

## حجية الفواتير الإلكترونية والمراسلات التجارية

في ظل غياب عقد مكتوب مفصل غالباً ما تعتمد

المحاكم على سلسلة الفواتير والمراسلات البريدية والإلكترونية لإثبات وجود العقد وشروطه يناقش الفصل قوة هذه المجموعة من القرائن المتساندة في تكوين قناعة القاضي

السجلات الضريبية كدليل في المنازعات المدنية

هل يمكن استخدام الإقرارات الضريبية المقدمة من التاجر كدليل إثبات ضده في دعوى مدنية يطالبه فيها دائن؟ يحلل الفصل الجدل الفقهي والقضائي حول حجية الإقرارات الضريبية وهل تعتبر اعترافاً قضائياً أم مجرد إجراء إداري

تزوير المستندات التجارية وآليات الطعن

يستعرض الفصل الإجراءات الفنية والقانونية للكشف عن تزوير السجلات والمستندات التجارية ودور خبرة الخطوط والأختام والحبر في إثبات التزوير المادي والمعنوي والفرق في الإجراءات بين البلدين

## الفصل السابع

الإثبات في منازعات العقود الدولية والتحكيم التجاري  
مقارنة بالقضاء الوطني

### استقلال إجراءات الإثبات في التحكيم

يتمتع هيئة التحكيم بمرونة واسعة في تحديد قواعد الإثبات بعيداً عن الصرامة الإجرائية للمحاكم الوطنية يناقش الفصل كيف تطبق هيئات التحكيم في القاهرة والجزائر مبادئ IBA على أخذ الأدلة في التحكيم التجاري الدولي

### تعارض قوانين الإثبات

في العقود الدولية يثور إشكال تعارض قانون إثبات الدولة مقر التحكيم مع قانون العقد ومع قانون التنفيذ

يحلل الفصل نظريات حل هذا التعارض وأيها ترجح في  
الفقه المصري والجزائري

حجية أحكام التحكيم الأجنبية وبحث موضوع الإثبات

عند طلب تنفيذ حكم تحكيمي أجنبي هل يحق  
للمحكمة الوطنية مراجعة موضوع الإثبات وأدلة  
القضية؟ يؤكد الفصل على المبدأ الراسخ بمنع مراجعة  
الموضوع ويقتصر الدور على مراقبة النظام العام  
والإجراءات الجوهرية فقط

إثبات وجود اتفاق التحكيم وشكله

النزاع حول وجود أو صحة شرط التحكيم نفسه يتطلب  
إثباتاً دقيقاً يناقش الفصل حجية التوقيع الإلكتروني  
على شروط التحكيم العامة incorporated by  
reference والإشكالات الناشئة عنها

## دور الوثائق الدولية في الإثبات

يستعرض الفصل حجية الشهادات المنشأ وبوالص الشحن البحرية Line Bills of Lading والمستندات الائتمانية Letters of Credit كأدلة قاطعة في المنازعات التجارية العابرة للحدود وكيفية الطعن فيها حال وجود غش دولي

## الفصل الثامن

نظرية الظاهر وحسن النية في حماية الغير حسن النية ضد مستندات مزورة

## أسس نظرية الظاهر

تقوم النظرية على حماية التعاملات القانونية عندما يتوافق الظاهر مع الواقع أو عندما يكون الخطأ مشتركاً بين الطرفين يناقش الفصل مدى تطبيق هذه النظرية في القانون التجاري المصري والجزائري لحماية

## المشتري حسن النية في الأسهم والسندات

### إثبات حسن النية

حسن النية حالة نفسية يصعب إثباتها مباشرة لذا يعتمد القضاء على قرائن موضوعية مثل سعر الشراء مناسبة الوقت طريقة الدفع خبرة المتعامل يحلل الفصل هذه القرائن وكيف يقيمها القاضي

### تأثير التزوير على حقوق الغير حسن النية

إذا ثبت تزوير سند ملكية أو تفويض بيع هل يسري هذا البطلان على من اشتراه بحسن نية؟ يجيب الفصل على هذا السؤال المعقد مفرقاً بين المنقولات والعقارات وبين التسجيلات الرسمية والعقود العرفية

مسؤولية من خلق الظاهر الكاذب

من سمح بوجود ظاهر مخالف للواقع يتحمل مسؤولية التعويض تجاه من اعتمد على هذا الظاهر يناقش الفصل معايير إثبات هذه المسؤولية التقصيرية في البيئة التجارية

التوازن بين استقرار المعاملات وحماية الملكية

يناقش الفصل الفلسفة القانونية وراء ترجيح كفة استقرار المعاملات التجارية على حساب حماية المالك الأصلي في بعض الحالات وكيف يوازن المشرع المصري والجزائري بين هذين المبدأين المتعارضين

الفصل التاسع

إجراءات الضبط القضائي والتحرري المالي في الجرائم الاقتصادية كوسيلة إثبات

دور أجهزة الرقابة المالية

تعتبر تقارير أجهزة الرقابة الإدارية والمالية هيئات الرقابة على الأسواق المالية في مصر والجزائر نقطة انطلاق أساسية للإثبات في الجرائم الاقتصادية يحل الفصل القيمة الإثباتية لهذه التقارير أمام القضاء الجنائي والتجاري

إجراءات التفتيش والضبط في المقرات التجارية

الشروط الإجرائية الدقيقة لتفتيش مقرات الشركات وضبط مستنداتها تأثير أي خلل إجرائي على بطلان الأدلة المستمدة منها يقارن الفصل بين الضمانات المكفولة للشركات في البلدين لمنع التعسف

الاستماع لشهود الداخلية Whistleblowers

الدور المتزايد لمبلغين المخالفات من داخل الشركات كأداة إثبات حماية هؤلاء الشهود ومصداقية أقوالهم وكيفية التعامل مع أدلتهم في ظل غياب نصوص

تشريعية كافية في بعض الأحيان

التعاون الدولي في جمع الأدلة

آليات تبادل المعلومات والأدلة بين وحدات مكافحة غسل الأموال في مصر والجزائر والدول الأخرى وتأثير الاتفاقيات الدولية على قوة الأدلة المجمعة عبر الحدود

استخدام التنصت والمراقبة التقنية

مدى جواز استخدام أدلة تم الحصول عليها عبر التنصت أو المراقبة التقنية في الإثبات في الدعاوى التجارية والجنائية المرتبطة بها والجدل الفقهي حول شرعية هذه الأدلة وحجيتها

الفصل العاشر

دراسة مقارنة معمقة للفقهاء القضائي وتحديات التوحيد

## التشريعي المستقبلي

### تحليل اتجاهات محاكم النقض

يقدم الفصل تحليلاً إحصائياً ونوعياً لأهم المبادئ التي استقرت عليها محكمة النقض المصرية والمجلس الأعلى الجزائي في مسائل الإثبات التجاري المعقد خلال العقد الأخير выявляя نقاط التقارب والافتراق

### فجوات التطبيق التشريعي

رغم تشابه النصوص توجد فجوات في التطبيق تعود للبيئة القضائية والإمكانيات التقنية والكوادر البشرية يناقش الفصل هذه الفجوات وتأثيرها على فعالية الإثبات في حماية الحقوق

نحو نموذج عربي موحد للإثبات التجاري

يطرح الفصل رؤية مستقبلية لتوحيد بعض القواعد  
الإجرائية والإثباتية في إطار اتفاقيات التجارة العربية  
الحرّة الكبرى مما يسهل فض المنازعات ويعزز التكامل  
الاقتصادي

دور التكنولوجيا في إعادة صياغة قواعد الإثبات

كيف ستغير تقنيات البلوك تشين والذكاء الاصطناعي  
مفهوم الدليل والإثبات في المستقبل القريب؟ وماذا  
يحتاج المشرع المصري والجزائري لتطوير قوانينه  
لمواكبة هذا التحول الجذري

توصيات عملية للمشرع والقاضي

يختتم الفصل بمجموعة من التوصيات العملية لتعديل  
التشريعات وتطوير أداء القضاة والخبراء لتعزيز منظومة  
الإثبات في المنازعات التجارية والمالية بما يخدم  
التنمية الاقتصادية

## الخاتمة

نحو عدالة تجارية قائمة على اليقين العلمي

ختاماً يُعد الإثبات في المنازعات التجارية والمالية المعقدة علماً وفناً في آن واحد يتطلب توازناً دقيقاً بين حرية الإثبات اللازمة لحيوية السوق والضمانات الإجرائية اللازمة لتحقيق العدالة ومن خلال هذه الدراسة المعمقة يتضح أن النظامين المصري والجزائري يمتلكان أسساً فقهية راسخة قادرة على استيعاب المستجدات الحديثة إذا ما تم تطوير الآليات الإجرائية وتبني التكنولوجيا

إن توحيد الرؤى الفقهية والإجرائية بين مصر والجزائر ليس مجرد رفاهية أكاديمية بل هو ضرورة اقتصادية ملحة في ظل العولمة لضمان بيئة استثمارية آمنة وجاذبة نأمل أن يكون هذا الكتاب لبنة أساسية في بناء صرح قانوني عربي متكامل يحقق العدالة الناجزة

ويحمي النزاهة المالية

المراجع والمصادر

أولا التشريعات المصرية

قانون المرافعات المدنية والتجارية المصري رقم 13  
لسنة 1968 وتعديلاته

قانون التجارة المصري رقم 17 لسنة 1999 وتعديلاته

قانون سوق المال المصري رقم 95 لسنة 1992  
وتعديلاته

قانون التوقيع الإلكتروني وتنظيم التجارة الإلكترونية

قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

مجموعة أحكام محكمة النقض المصرية في المواد

## التجارية والاقتصادية

### ثانيا التشريعات الجزائرية

قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري الأمر رقم  
09-08 لسنة 2008

القانون التجاري الجزائري الصادر بالقانون رقم 07-02  
المؤرخ في 2007

قانون النقد والقرض الجزائري

القانون المتعلق بالتبادل الإلكتروني للبيانات

قانون منع غسل الأموال وتمويل الإرهاب

مجلات الأحكام الصادرة عن المجلس الأعلى الجزائري  
والمحكمة العليا

ثالثا الاتفاقيات الدولية والنماذج الموحدة

قواعد الأونسيترال النموذجية للتجارة الإلكترونية

مبادئ الأونسيترال للعقود التجارية الدولية

قواعد IBA بشأن أخذ الأدلة في التحكيم الدولي

اتفاقيات التعاون القضائي والقانوني بين الدول العربية

تم بحمد الله وتوفيقه

د. محمد كمال عرفه الرخاوي